برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى

روما، ١٣ - ٢٠٠١/٢/١٦

مخططات الإستراتيجيات القطرية

مقدمة للمجلس لينظر فيها

مخطط الاستراتيجية القطرية لليمن

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2001/7/3
11 January 2001
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

كبير موظفي الاتصال لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (OMN): Mr P. Turnbull رقم الهاتف: 066513-2800

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخـــص

يحل مخطط الاستراتيجية القطرية هذا محل الوثيقة WFP/EB.3/96/6/Add.4. ويوفر المخطـــط الإطار اللازم لإعداد البرنامج القطري الثاني **للبرنامج** في اليمن الذي سيعرض على المجلس التنفيذي ليجيزه فـــي عام ٢٠٠١. ويتوافق الإطار الزمني للبرنامج القطري لليمن (٢٠٠٢-٢٠٠٦) مـــع دورة إطـــار الأمـــم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاص باليمن، حيث أنه تم تنسيق الدورات البرامجية لبرنامج الأغذية العـــالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وتتدرج اليمن في عداد أقل البلدان نمواً، ويصل عدد سكانها إلى نحو ١٧ مليون نسمة علماً بـــأن الدخـــل الفردي فيها قد انخفض من ٥٢٥ دولاراً عام ١٩٩٠ إلى ٣٥٠ دولاراً في الوقت الراهن. وتعـــاني نســـبة تقرب من ٣١,٥ في المائة من السكان (زهاء ٥ ملايين نسمة) من الفقر، كما أن نحو ٢,٧ مليـــون نســـمة يعيشون دون خط الفقر الغذائي حيث يستهلك كل منهم أقل من ٢٠٠ ٢ سعرة حرارية في اليوم. واليمن من بلدان العجز الغذائي أيضاً حيث تستورد أكثر من ٧٥ في المائة من غذائها الرئيسي وهو القمح. وفي حيـــن أن توافر الأغذية مضمون جيداً بفضل الواردات فإن الوصول إلى هذه الأغذية مقيد بسبب انخفاض القـــوة الشرائية. وبلغت قيمة مؤشر الأمن الغذائي الأسري المعتمد في منظمة الأغذية والزراعة ٨١,٥ في الفـــترة ١٩٩٣-١٩٩٥، وهو ما يشير إلى عدم حدوث تغير يذكر عما كان عليه في الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ حيـــن وصل إلى ٧٧,٩. أما مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمـــائي لعـــام ١٩٩٩ وقـــدره ٠,٣٥ فيضع اليمن في المرتبة ١٤٨ من أصل ١٧٤ بلداً.

وثمة تفاوت خطير في أوضاع الجنسين في اليمن حيث تبلغ قيمة مؤشر التنمية المرتبـــط بالتمـــايز بيـــن الجنسين ٠,٣٨٩ بحيث تحتل البلاد المرتبة ١٣٣ من أصل ١٤٨ بلداً شملتها الدراسة. ويصل معدل معرفة القراءة والكتابة في صفوف البالغين إلى ٥٥,٩ في المائة، علماً بأن معدل تفشي الأمية بين النساء (٧٩ في المائة) يزيد على ضعف ما هو عليه في صفوف الرجال. أما المعدل الإجمالي للانخراط في نظام التعليـــم الأساسي فيبلغ ٣٣ في المائة للفتيات، بالمقارنة مع ٧٥ في المائة للفتيان.

وتعاني نسبة تقرب من ٥٢ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من التقزم بينما تشكو نسبة ١٣ فـــي المائة من الهزال. وتحظى نسبة ١٦ في المائة من السكان فحسب بخدمات الرعاية الصحيـــة، و٦١ فـــي المائة بإمدادات المياه النقية، و٦٦ في المائة بمرافق الإصحاح. أما انخفاض الوزن عند الـــولادة فيصيـــب نسبة ١٩ في المائة من المواليد. وتقدر معدلات الوفيات في صفوف الرضع والأطفال دون سن الخامســـة بـــ ٧٦ حالة و١٠٥ حالات وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء على التوالي. ويصـــل معـــدل الوفيـــات الولادية إلى ٤٠٠ ١ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء، وهو ما يمثل نسبة من أعلى النسب فـــي العالم. ويبلغ معدل الخصوبة ٧,٦ طفل لكل امرأة.

والغالبية العظمى من الفقراء في اليمن هم من أبناء المناطق الريفية ومن النساء. وسيركز مخطط الاستراتيجية القطرية هذا على احتياجات النساء والأطفال المعانين من انعدام الأمن الغذائي بطرق تتيح لهم اغتنام الفرص الإنمائية.

ووفقاً لقرار المجلس التنفيذي ١٩٩٩/م ت س/٢ فإن مخطط الاستراتيجية القطرية الحالي سيركز أنشطته على الأهداف الأول والثاني والثالث من أهداف سياسة تحفيز التنمية. وعلى هذا فإن البرنامج القطري للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ سيتألف من الأنشطة التالية:

- الدعم التغذوي عبر توفير الأغذية المقواة بالعناصر المغذية الدقيقة إلى الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة من المصابين بسوء التغذية؛
- تيسير حصول الفتيات على التعليم الأساسي من خلال توفير الحوافز للأسر الفقيرة لإرسال فتياتها إلى المدارس؛
- تمكين النساء بتزويدهن بالدعم اللازم لحضور الدورات التدريبية، والبدء بمشروعات صغيرة مدرة للدخل، ومساندة الأنشطة المجتمعية المؤدية إلى توفير الوقت الذي تنفقه النساء على الأنشطة التي تقع على عاتقهن.

وسيتعزز تركيز الأنشطة على قضايا التمايز بين الجنسين من خلال إشراك المستفيدات وعضوات المجتمعات المحلية في تنفيذ كل نشاط من الأنشطة. وستتركز مساعدات **البرنامج** على المناطق المختارة على أساس مستوى هشاشة الأوضاع والحرمان من الأمن الغذائي. وتمشياً مع مبادئ سياسة تحفيز التنمية وتوصيات عملية تقييم البرنامج القطري الراهن فإن الاستراتيجية ستنصب أيضاً على علاقات الشراكة والتعاون ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والآليات الأخرى، مثل بناء القدرات الوطنية، والرصد والتقييم. وسيضطلع **البرنامج** بدور أوسع في ميدان النقل الداخلي وإدارة موارد **البرنامج** ضمن علاقة شراكة أمتن مع الحكومة، بغية النهوض بكفاءة العمليات وفعاليتها.

مشروع القرار

أجاز المجلس مخطط الاستراتيجية القطرية لليمن (WFP/EB.1/2001/7/3) ووافق على أن تشرع الأمانة في إعداد برنامج قطري يراعي ملاحظات المجلس.

انعدام الأمن الغذائي والفقراء والجوعى

مقدمة

١- نشأت جمهورية اليمن عام ١٩٩٩ من اندماج الجمهورية العربية اليمنية في الشمال وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب. ويقدر عدد سكان البلاد بنحو ١٧ مليون نسمة، علماً بأن معدل التزايد السكاني يصل إلى ٣,٥ في المائة سنوياً. وتقطن غالبية السكان (٧٧ في المائة) في المناطق الريفية. وتسهم الزراعة بنسبة ٥٨ في المائة من فرص العمل، و٢,٦ في المائة من عائدات النقد الأجنبي، وتشكل نسبة ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويستثني ذلك قيمة القات (وهو نبات ورقي يحتوي على منشط شبيه بمادة الأمفيتامين) الذي تصل نسبته حسب التقديرات إلى ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعتمد الاقتصاد اعتماداً شديداً على صادرات النفط التي تشكل نسبة ٩٣ من مجموع الصادرات ونسبة ٢٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي (١٩٩٨). وقد تباينت قيمة عائدات صادرات النفط تبايناً شديداً في العقد الأخير.

٢- وتتدرج اليمن في فئة أقل البلدان نمواً وكذلك في فئة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. كما أن اليمن من أفقر البلدان في العالم وهو ما يتجلى لا من خلال حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فحسب والتي انخفضت من ٥٢٥ دولاراً عام ١٩٩٠ إلى ٣٥٠ دولاراً في الوقت الراهن، بل وأيضاً من معظم مقاييس نوعية الحياة. وطبقاً لمؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٩ فإن اليمن تحتل المرتبة ١٤٨ من أصل ١٧٤ بلداً، حيث تبلغ قيمة هذا المؤشر ٠,٣٥. ويعاني نحو ٥٢ في المائة من الأطفال دون الخامسة من التقزم، وهو ما يرجع إلى سوء التغذية المزمن. وتقاسي نسبة ١٣ في المائة تقريباً من الهزال. وتحظى نسبة ١٦ في المائة من السكان فحسب بخدمات الرعاية الصحية، ونسبة ٦١ بإمدادات المياه النقية، ونسبة ٦٦ في المائة بمرافق الإصحاح. ويصيب انخفاض الوزن نسبة ١٩ في المائة من المواليد. ويسهم ذلك في الارتفاع الشديد لنسبة معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة التي تقدر بنحو ٧٦ حالة و١٠٥ حالات لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء على التوالي. وتكابد نسبة ٤١,٥ في المائة من الأطفال دون الخامسة و٢٠,٥ في المائة من النساء في سن الإنجاب من فقر الدم.

٣- وقد نجحت الحكومة في وقف التدهور الخطير في الظروف الاقتصادية الذي ساد عقب الاتحاد، وذلك بفضل برنامج الإنعاش الذي تطبقه منذ عام ١٩٩٥. وبين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧ حقق الاقتصاد نمواً بمعدل ٦.٤ في المائة بينما انخفضت نسبة التضخم من ٧١ في المائة إلى ما يزيد قليلاً على ٦ في المائة. ولم يدم النمو الاقتصادي المتواضع طويلاً إذ تلاشى بفعل فقد العائدات النفطية الناجم عن الانخفاض المفاجئ في الأسعار النفطية العالمية عام ١٩٩٨. وأدى ذلك إلى خفض معدل النمو (٢,٧ في المائة عام ١٩٩٨)، وارتفاع نسبة التضخم، وهبوط شامل في العائدات العامة وعائدات صادرات النفط بمعدل ٢٨ في المائة و٢٢ في المائة على التوالي. وترتبط آفاق تحقيق نمو اقتصادي أمتن بانتعاش أسعار النفط وأثر الإصلاحات الاقتصادية.

انعدام الأمن الغذائي على المستوى الوطني والأسري

توافر الأغذية

٤- يعتمد توافر الأغذية في اليمن اعتماداً شديداً على الواردات. ففي عام ١٩٩٨ فإن نسبة تقرب من ٧٨ في المائة من إمدادات الحبوب جاءت من الواردات. وحتى أوائل السبعينات كان إنتاج الحبوب المحلي يغطي كل المتطلبات من الحبوب تقريباً. أما في عام ١٩٩٨ فإن هذا الإنتاج قدم نسبة ٢٦ في المائة فقط من إمدادات الحبوب التقديرية المتوافرة البالغة ٣,٢ مليون طن (منظمة الأغذية والزراعة). واتسم عقد الثمانينات بتغيرات هامة في الاقتصاد الريفي نابعة من النمو الاقتصادي السريع، والاستثمارات الضخمة في قطاع الزراعة، وتحول قوي من حيث نسب التبادل التجاري بعيداً عن الحبوب مما أدى إلى إهمال الإنتاج البعلي للحبوب. وأدت هذه العملية إلى تحويل القطاع الزراعي بعيداً عن إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية ونحو الاتكال الشديد على المحاصيل النقدية المعتمدة على الري والموجهة نحو الأسواق: وهذه المحاصيل هي أساساً الفاكهة، والخضر، والقات. وتشير التقديرات الأخيرة المتعلقة بالفقر الريفي إلى أن هذه التحولات في الاقتصاد الزراعي لم تخلّف أثراً مهماً على الأسر الريفية ذات الدخل المنخفض.

٥- وعلى مدى العقدين الماضيين عملت الحكومة بنشاط على ترويج الري الارتوازي عبر توفير الائتمان، والحماية التجارية، والإعانات. وأسفرت هذه السياسات عن تراكم الديون والاستخدام غير الفعال للمياه الجوفية، مما يجعل جهود تنمية الري غير مستدامة على المدى الطويل.

٦- ورغم الاعتماد الشديد على الواردات وتقلقل عائدات النفط وتقلب الأسعار الدولية للحبوب فقد جهدت البلاد للحفاظ على واردات مستقرة وكافية من الحبوب خلال العقد الأخير. وقد بلغ متوسط حصة الفرد من إمدادات الحبوب المتاحة ١٧٠ كيلو غراماً خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ بالمقارنة مع الحصة الفردية التقديرية من متطلبات الحبوب البالغ ١٦٠ كيلو غراماً في السنة. وبالنظر إلى أن الأراضي المنزرعة تشكل نسبة ٢ في المائة فقط من مجموع مساحة اليمن وإن الإنتاج الزراعي في هذه الرقعة المحدودة يتجه أكثر فأكثر نحو إنتاج المحاصيل عالية القيمة من غير الحبوب، فإن من المستبعد أن ينخفض الاعتماد على واردات الحبوب. ويثير ذلك مسألتين هما: (١) ما إذا كان الاقتصاد سيتمكن من تحمل التكاليف المتزايدة لاستيراد الأغذية؛ (٢) محنة شريحة ضخمة من السكان الذين لا يمتلكون الموارد اللازمة لشراء إمدادات كافية من الأغذية المتاحة في الأسواق.

توافر الأغذية

٧- على الرغم من أن الإمدادات المتاحة من الأغذية على المستوى الوطني تبدو كافية بالمقارنة مع حصة الفرد من المتطلبات، فإن شريحة واسعة من السكان عاجزة عن تلبية متطلبات الاستهلاك الغذائي بسبب افتقارها إلى الموارد. ورغم أن دقة البيانات المتوافرة قد تكون محدودة فإن المعلومات التي جمعتها الهيئة المركزية للإحصاء (CSO/UNDP-PIMS, 1998) من مسح الميزانيات الأسرية تشير إلى أن ٣١,٥ في المائة من السكان (نحو ٥ ملايين شخص) يعيشون دون خط الفقر المستند إلى النفقات اللازمة لتلبية المتطلبات الغذائية والمتطلبات الأساسية الأخرى غير الغذائية. وبناء على صحيفة الموازين الغذائية لليمن التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة فقد حددت الهيئة المركزية للإحصاء خط الفقر الغذائي على أنه عجز الفرد المتوسط عن الحصول على سلة غذائية توفر نحو

٢٠٠ ٢ سعرة حرارية في اليوم. ووفقا للتقديرات فإن نحو ١٧,٥ في المائة من السكان (٢,٧ مليون نسمة) يعيشون دون هذا الخط الفارق.

٨- وفي المناطق الريفية تواجه نسبة ٣٢,٨ في المائة من السكان مشكلة الوصول إلى الأغذية، بينما تصل هذه النسبة في المناطق الحضرية إلى ٢٥,٥ في المائة. وهناك خمس محافظات من أصل ١٨ محافظة تزيد نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر فيها على ٤٠ في المائة، بما في ذلك محافظتا تعز وإب المتمتعتان بمعدلات مرتفعة من الأمطار وبقدرة إنتاجية زراعية طيبة. وتثير هذه السمات بعض التساؤلات عن البيانات وتشير إلى الحاجة إلى مزيد من التحليل لموضوعات مثل أنماط توزيع الأراضي ومستويات البطالة.

٩- ويعتبر انخفاض الدخل وضعف القوة الشرائية من بين العوامل الرئيسية المساهمة في رداءة الحالة التغذوية والصحية للشعب اليمني. كما أن الأمن الغذائي للأسر مهدد أيضاً بعوامل أخرى مثل موجات القحط والفيضانات التي أضرت بدخول الأسر الفقيرة.

١٠- وزاد الانخفاض المتواصل في الدخول الفردية من تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في صفوف الأسر ذات الدخل المنخفض، والتي يحد من قدرتها على الوصول إلى الأغذية أيضا الأثر السلبي قصير الأجل لتدابير الإصلاح الهيكلي. وهناك عوامل إضافية تضعف أكثر فأكثر من قدرة الفقراء المحدودة على الوصول إلى الأغذية وهي عدم كفاءة الأسواق الغذائية ورداءة تكاملها إلى جانب العزلة الجغرافية. ويشكل استهلاك القات نسبة ١١ في المائة تقريباً من النفقات الشهرية الأسرية الإجمالية. وهذا يعني تحويل هذه الموارد بعيداً عن الأنماط الأخرى للاستهلاك، بما في ذلك استهلاك الأغذية.

المجموعة السكانية المقصودة

⇦ *المحرومون من الأمن الغذائي*

١١- تعتمد غالبية الأسر المحرومة من الأمن الغذائي على أراض إنتاجية حدية، حيث يرتكز الإنتاج الزراعي على معدلات الأمطار المتقلبة بشدة. وتعمل هذه الأسر في إنتاج المحاصيل أو الرعي أو كليهما وهناك أسر عاجزة عن الوصول إلى الأرض أو أنها تمتلك حيازات ضئيلة للغاية. ويتأثر انعدام الأمن الغذائي في صفوف هذه الأسر تأثراً شديداً بالسياق البيئي الذي تعيش فيه، والذي لا يتيح في غالب الأحيان القيام بأنشطة إنتاجية أكثر إغراء مثل زراعة القات والمحاصيل النقدية الأخرى.

١٢- وهناك بعض المجموعات المحرومة المتميزة إثنياً تتمركز في مناطق حول الحديدة، كما أن هناك مجموعات من اللاجئين، معظمهم من الصوماليين، تعيش في المدن الرئيسية. وتشمل الفئات الأخرى من المجموعات المحرومة والضعيفة، وغير المتركزة جغرافياً، الأسر التي تترأسها النساء، والأسر كثيرة العدد، والأسر ذات معدلات الأمية المرتفعة. كما أن عدداً كبيراً من الأسر التي لم تعد تتلقى التحويلات من أفرادها العاملين في الخارج، في أعقاب حرب الخليج، تواجه بدورها مصاعب اقتصادية خطيرة.

⇦ *النساء والأطفال*

١٣- تعتبر اليمن من بين أشد البلدان محافظة في الشرق الأوسط وتتسم بتفاوت خطير في أوضاع الجنسين. وتحتل البلاد المرتبة ١٣٣ من أصل ١٤٨ بلداً وفقاً لمؤشر التنمية المرتبط بالتمايز بين الجنسين والذي تبلغ قيمته ٠,٣٨٩

بالمقارنة مع متوسط هذا المؤشر بالنسبة للدول العربية والبالغ ٠,٦١٢؛ ويمثل ذلك ٦٣ في المائة فقط من متوسط قيمة المؤشر بالنسبة للدول العربية و٦١ في المائة من المتوسط السائد في البلدان النامية (٠,٦٣٤).

١٤- والوصول إلى خدمات التعليم محدود بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء، حيث تصل نسبة الأمية بين البالغين إلى ٥٥,٩ في المائة. وفي المناطق الحضرية تبلغ هذه النسبة ٣٦ في المائة للرجال و٧٩ في المائة للنساء، أما في المناطق الريفية فإن النسب المقابلة هي ٣٦ في المائة و٨٥ في المائة على التوالي. ومعدلات الانخراط الإجمالية في نظام التعليم الأساسي (٥٥ في المائة) ليست منخفضة فحسب بل ومتباينة بشكل ملحوظ. وتتفاوت هذه المعدلات عادة من محافظة إلى أخرى، حيث تتراوح بين ١١ و٨١ في المائة فيما يتعلق بالفتيات، و٢٣ و٩٢ في المائة فيما يتصل بالفتيان. وبحلول سن العاشرة فإن نسبة الأطفال الذين لم ينخرطوا في المدارس قط تبلغ أكثر من ٥٠ في المائة في صفوف الفتيات، و٢٠ في المائة في صفوف الفتيان. وتتمثل العقبات الرئيسية القائمة في وجه تعليم الفتيات في قلة عدد المدارس والصفوف المقصورة عليهن، والافتقار إلى المعلمات، وعدم توافر مرافق الإصحاح، وبعد المسافات. كما يعيق الفقر بدوره الوصول إلى الخدمات التعليمية.

١٥- ويعتبر معدل الوفيات الولادية البالغ ١ ٤٠٠ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء من أعلى المعدلات في العالم. وتفوق هذه النسبة المعدل المتوسط الخاص بأقل البلدان نموا وقدره ١ ١٠٠ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء. وتصل احتمالات وفاة النساء اليمنيات نتيجة أسباب تتعلق بالحمل إلى حالة وفاة بين كل ثماني حالات. ومما يزيد من تفاقم أوضاع النساء والأطفال ذلك المعدل العالي جدا للخصوبة البالغ ٧,٦ طفل لكل امرأة.

١٦- ومشاركة النساء في عملية اتخاذ القرارات في اليمن محدودة للغاية. ومن أصل أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٣٠١ نائب هناك امرأتان اثنتان فقط. وتشارك النسوة في كل الأنشطة الزراعية تقريبا، ويوفرن ما يقدر بنحو ٦٠ في المائة من الأيدي العاملة الزراعية، غير أن الأعراف الثقافية تحط من مكانتهن وتمنعهن من التحكم بالموارد الأسرية المهمة. ومن العسير على النساء الوصول إلى الخدمات الإرشادية وإلى مصادر الائتمان على وجه الخصوص. ومما يضعف من قدرتهن الإنتاجية أيضا الافتقار إلى التعليم، وارتفاع معدلات الخصوبة، ورداءة الأوضاع الصحية.

١٧- ويعني توجيه المعونة نحو النساء المساعدة في تفادي انتقال انعدام الأمن الغذائي والفقر من جيل إلى آخر. ويعاني أطفال النساء الفقيرات المحرومات من الأمن الغذائي على الدوام من سوء التغذية ويعجزون عن تحقيق إمكانيات نموهم. ويتحول هؤلاء الأطفال إلى بالغين من ذوي القدرات الذهنية والجسدية المنخفضة، مما يعني معاناة أطفالهم بدورهم بالتأكيد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ولا يمكن تحطيم هذه الحلقة المفرغة إلا بالقيام بتدخلات متعمدة.

الأولويات والسياسات الحكومية المعنية بمعالجة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسات الشاملة

١٨- تلتزم حكومة اليمن بمعالجة الأسباب الجذرية للفقر من خلال التعجيل بوتيرة النمو الاقتصادي، والنهوض بالموارد البشرية، وضمان إمدادات كافية من الأغذية على المستوى الوطني. وتواصل السياسات الحكومية تنفيذ برنامج لتحرير الاقتصاد، مع الاعتماد على القطاع الخاص لزيادة المخرجات وفرص العمل. وقامت الحكومة بتطبيق إصلاحات على الإنفاق العام للنهوض بكفاءة القطاع العام.

١٩- وتمثلت أهداف خطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٩٦-٢٠٠٠)، وبرامج الإصلاح القطاعي، و"استراتيجية الأمن الغذائي" التي اعتُمدت مؤخراً في التخفيف من الأسباب الأساسية للفقر وانعدام الأمن الغذائي. وتعتبر الخطة أن استئصال الفقر هو هدف إنمائي. على أنه بسبب بطء وتيرة النمو الاقتصادي، وقلة فرص العمل، وانخفاض الإعانات فإن ظاهرة الفقر تشمل نسبة من السكان تفوق ما كان عليه الحال عام ١٩٩٢ (١٩ في المائة عام ١٩٩٢ بالمقارنة مع ٣١,٥ في المائة عام ١٩٩٨). وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الجهود جارية لجمع كل أنشطة التخفيف من وطأة الفقر ضمن خطة عمل وطنية لاستئصال الفقر تتسم بالوضوح من حيث الأهداف، والسياسات، ومتطلبات الموارد، وإجراءات التنفيذ.

٢٠- وتشمل جهود معالجة أمر الفقر إعداد استراتيجية للتخفيف من وطأة الفقر في البلاد، وهو ما يحظى بدعم البنك الدولي في سياق عملية الإقراض التي يقوم وصندوق النقد الدولي بها. وعلى الرغم من أن العملية ما تزال في مرحلتها الأولية فإن عدداً من العناصر الاستراتيجية الأساسية آخذ بالانبثاق لتشكيل استراتيجية مقبلة للتخفيف من حدة الفقر. وتتضمن هذه العناصر إطار سياسات يتيح للحكومة ضمان شبكات أمان اجتماعية سليمة وزيادة فرص العمل، ووصول الفقراء إلى الأصول البشرية والمادية. وتعتبر إقامة نظام كفوء للخدمة المدنية ونظام قضائي يتسم بالفعالية والإنصاف من الشروط المسبقة لخلق بيئة مواتية للاستثمارات الخاصة. ومن بين العناصر الرئيسية الأخرى ما يلي: تعزيز شبكات الأمان الاجتماعية القائمة، ولاسيما صندوق التنمية الاجتماعية الذي يوفر الدعم المالي اللازم لإنشاء المرافق المجتمعية الأساسية ومرافق القروض الصغيرة؛ وصندوق الرعاية الاجتماعية الذي يقدم المساعدات النقدية إلى المعدمين والعاجزين عن الانخراط في الأنشطة الإنتاجية؛ وبرنامج الأشغال العامة.

٢١- تعتبر خدمات التعليم والصحة من العناصر الأساسية للتعجيل بوتيرة التنمية وشرطاً مسبقاً لاستئصال الفقر. وبالنسبة لميدان التعليم يتواصل منح الأولوية إلى التعليم الابتدائي، ولاسيما تعليم الفتيات. وتنفذ عملية توسيع خدمات التعليم الأساسي من خلال بناء المزيد من المرافق المدرسية، والنهوض بنوعية البيئة التعليمية، وتعزيز أداء المعلمين. أما في ميدان الصحة فقد شرعت الحكومة في برنامج شامل من الإصلاحات يتركز على النهوض بالكفاءة، والمساواة، والمساءلة، والاستدامة.

سياسات الأمن الغذائي على المستويات الوطنية والأسرية

٢٢- من المنتظر أن يزيد عدد سكان المناطق الريفية على مدى السنوات العشرين المقبلة بمقدار ٨ ملايين نسمة. وبالفعل فإن نسبة ٣٢,٨ في المائة من هؤلاء السكان تعاني من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وما لم يتم اكتشاف السبل الكفيلة باستيعاب الأيدي العاملة المتزايدة في الاقتصاد الريفي وزيادة الدخول الريفية، فإن من المتوقع أن تتزايد حدة الفقر الريفي. ولذلك فقد شرعت الحكومة في برنامج من الإصلاحات الرامية إلى خلق الظروف لنمو سريع ومستدام وعادل للدخول الزراعية يستند إلى تنمية قطاع الزراعة البعلية.

٢٣- وتتضمن الاستراتيجية الهادفة إلى زيادة الدخول المتولدة من قطاع الزراعة البعلية ما يلي: (١) كبح تدهور الموارد الطبيعية مع اهتمام خاص بمكافحة التصحر وزحف الكثبان الرملية على الأراضي الزراعية (فقد نسبة ٥ في المائة من الأراضي الزراعية سنوياً)، وإزالة الغابات، والتعرية في نظام المصاطب في المرتفعات؛ (٢) زيادة غلات المحاصيل من خلال اعتماد التكنولوجيات المتاحة والجديدة؛ (٣) إزالة المثبطات لزيادة الإنتاج؛ (٤) النهوض بالبحوث وتعليم المزارعين؛ (٥) توسيع المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد الطبيعية.

٢٤- وفي قطاع الزراعة المروية فإن الاستراتيجية تتمثل في تعزيز القدرة الإنتاجية المستخلصة من إمدادات المياه المحدودة لضمان الاستدامة طويلة الأجل. وسيتم تنفيذ ذلك عبر إلغاء الإعانات التي شجّعت حتى الآن الضخ المفرط والاستخدام غير الكفوء للمياه الجوفية.

٢٥- ومن المنتظر أن تكون البلاد قادرة، بفضل هذه التدابير، على الحفاظ على النسبة الراهنة للإنتاج المحلي في الإمدادات الغذائية المتاحة، مع النهوض في الوقت ذاته بإنتاج وتصدير الفاكهة والخضر التي تتمتع فيها اليمن بمزايا نسبية. كما أن ذلك سيحسن الآفاق طويلة الأجل لكسب النقد الأجنبي وتوفير مصدر قيّم لتعزيز الأمن الغذائي.

٢٦- ومع التركيز على الإنتاج فإن الحكومة ستقوم أيضاً بتنفيذ تدابير لتمتين القوة الشرائية للأسر الفقيرة. وستواصل الأنشطة الحكومية المباشرة صب اهتمامها على المجموعات السكانية المهددة، وذلك من خلال تطوير الأنشطة المدرة للدخل وعمليات التحويل النقدية.

السياسات الوطنية للنهوض بأحوال المرأة

٢٧- على الرغم من أنه ليست هناك من سياسة وطنية رسمية تعنى بمسائل التمايز بين الجنسين فإن الحكومة تقوم باتخاذ الخطوات اللازمة لاعتماد صكوك تكفل تمكين المرأة ومشاركتها. وقد تم تشكيل لجنة وطنية للمرأة بقرار من رئيس مجلس الوزراء لتقوم بدور الآلية الوطنية للنهوض بأحوال النساء. وما تزال هذه اللجنة بحاجة إلى تعزيز كاف لتكون قادرة على العمل بفعالية. وبعد المؤتمر العالمي الرابع في بكين عام ١٩٩٥ اعتمدت اللجنة استراتيجية أعادت تأكيد قيم المجتمع الثقافية ومعتقداته المستندة إلى القوانين الإسلامية. وينصب التركيز الرئيسي على تعزيز دور النساء في الاقتصاد، وتيسير وصول المرأة إلى خدمات الصحة والتعليم. كما أن قدرة النساء على الحصول على الحماية القانونية بحاجة إلى تدعيم. وتشمل المشكلات ذات الأولوية التي تحتاج إلى معالجة عاجلة ما يلي: التخفيف من وطأة الفقر، والصحة الإنجابية، والأمية، والافتقار إلى المشاركة في عملية اتخاذ القرارات، وضعف التنظيم. ومن العوائق الإضافية أيضاً الافتقار إلى الوعي بقضايا التمايز بين الجنسين وإلى الخبرات المتعلقة بهذا الميدان.

٢٨- وتقوم الحكومة حالياً بإعادة النظر بالسياسات والاستراتيجيات القطاعية لتراعي على نحو أفضل بعد التمايز بين الجنسين. وضمن إطار سياسة التنمية الزراعية فقد تم اعتماد سياسة للأمن الغذائي تراعي التمايز المذكور بغرض تيسير انضمام المزارعات إلى صفوف المنتجين الاقتصاديين وتولّيهن دور عناصر التحول الاجتماعي، ولجعل النساء شريكات على قدم المساواة في عملية التنمية.

سياسات المعونة الغذائية

٢٩- مع أن المعونة الغذائية المقدمة إلى اليمن تشكل نسبة صغيرة فحسب من إمدادات الأغذية (٤ في المائة) فإن الحكومة مهتمة بمتابعة الاستفادة من المعونات الغذائية البرامجية الثنائية، كما أنها تعلق أهمية كبيرة على اعتبار المعونة الغذائية كمورد من الموارد الإنمائية. وفي عام ١٩٩٩ ظلت المساعدات الغذائية إلى اليمن محدودة نسبياً. وبلغ حجم هذه المساعدات ٦٢٥ ١٢٨ طناً متريا وجاءت أساساً من الولايات المتحدة (٠٠٠ ١٠٠ طن). ومن بين الجهات المانحة الثنائية الأخرى كل من فرنسا وإيطاليا. وخلال عام ٢٠٠٠ واصلت الولايات المتحدة تنفيذ برنامج المعونة الغذائية حيث أسهمت بكمية جديدة قدرها ٠٠٠ ١٩٧ طن من دقيق القمح أساساً. وفي ظل هذه البرامج الثنائية يجري تحويل المعونة الغذائية إلى نقد بالأسعار السوقية وتستخدم الحكومة الأموال المتولدة عن ذلك في تمويل مشروعات يتم الاتفاق عليها بصورة مشتركة، ولاسيما المشروعات الرامية إلى التخفيف من أثر برنامج الإصلاح الهيكلي، بما في

ذلك تجديد موارد صندوق التنمية الاجتماعية. وفي عام ١٩٩٩ قدم **البرنامج** ٧٨٣ ١٩ طناً من السلع، منها نسبة ٨٣ في المائة للمشروعات الإنمائية.

تقدير أداء البرنامج حتى الآن

الإنجازات ونقاط القوة والضعف

٣٠- وفرت مساعدات **البرنامج** إلى اليمن، التي بدأ تقديمها عام ١٩٦٧ وما زالت مستمرة حتى الآن (بقيمة ٣٥٥,٣ مليون دولار)، المساندة إلى عدد من القطاعات. فبالإضافة إلى مساندة الأشغال العامة وتدعيم المساعدات المقدمة إلى عمليات اللاجئين والطوارئ، فإنها توفِّر أيضاً إلى قطاعات الصحة والتعليم والزراعة.

٣١- ويشمل البرنامج القطري الجاري (١٩٩٨-٢٠٠١) الذي أجازه المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة عام ١٩٩٧ أربعة أنشطة أساسية هي: "تقديم الدعم للتعليم"؛ و"تقديم المساعدة لمراكز الرعاية الصحية الأساسية"؛ و"المبادرات المحلية لدعم الأمن الغذائي الأسري"؛ و"مرفق صحة المرأة والمغذيات الدقيقة" (الملحق الأول). وبالإضافة إلى ذلك تُقدم المساعدات الغذائية في إطار عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المعنية باللاجئين في اليمن. وقد بدأ تنفيذ النشاطين الأولين، اللذين يحظيان بالجزء الأكبر من الموارد، منذ استهلال البرنامج القطري. أما النشاط الثالث، المزمع كنشاط رائد، فقد واجه مشكلات تنفيذ عسيرة أدت إلى تأخير الشروع فيه. ولم ينفذ النشاط الرابع، وهو ما يرجع في المقام ا لأول إلى العقبات العملية المرتبطة بضعف القدرات المحلية لتقوية الأغذية والافتقار إلى التمويل.

٣٢- وخلال مارس/آذار عام ٢٠٠٠، وبمساعدة منظمة اليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية، فقد أجرى **البرنامج** استعراضاً لإدارة أنشطة البرنامج القطري. وفي أبريل/نيسان قام مكتب التقييم باستعراض منتصف المدة للبرنامج القطري لليمن. ولاحظ كلا الفريقين أن البرنامج القطري متكامل على نحو جيد مع السياسات الحكومية؛ وأن سياسات البرنامج تتماشى مع جهود التصدي للأسباب الأساسية للفقر وانعدام الأمن الغذائي، وأنها تمنح أولوية متقدمة إلى ميادين التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، والتنمية الزراعية.

٣٣- وعبر التركيز على نساء وأطفال الأرياف فإن مساعدات **البرنامج** عنيت بالاحتياجات الهامة للمجموعات السكانية الضعيفة. وأعانت هذه المساعدات على التخفيف من شدة العقبات الرئيسية القائمة أمام التنمية البشرية وبناء القدرات الإنسانية بصورة مستدامة من خلال العمل كحافز على ارتياد الفتيات والنساء لمرافق الخدمات التعليمية والصحية. كما أسهمت مباشرة في النهوض بموارد رزق الجماعات المذكورة حيث كفلت نقل الدخول العينية إلى الأسر الريفية الفقيرة.

٣٤- وفيما يتعلق بالتعليم فقد خلص استعراض الإدارة وتقييم البرنامج القطري على حد سواء إلى أنه على الرغم من مشكلات التنفيذ والإدارة فإن مساعدات **البرنامج** أسهمت في تيسير الوصول إلى التعليم الأساسي، والتقليل من معدلات التسرب والغياب في صفوف الفتيات المستفيدات في تلك المدارس التي تلقت المساعدة على مدى عامين متتاليين. وقد تبين أن نسبة الزيادة المنشودة البالغة ١٠ في المائة في تسجيل الفتيات في المدارس هي نسبة بخسة تماماً. فبالمقارنة مع الوضع في المدارس الذي لم تحصل على المساعدة، التي زادت فيها معدلات تسجيل الفتيات بنسبة ١٢ في المائة، فقد سُجلت زيادة هائلة في هذه المعدلات في المدارس المعانة من البرنامج تراوحت بين ٢٦ و١٠٠ في المائة. وقد أسفر النشاط عن تعزيز الطلب على التعليم في سياق يظل فيه الاهتمام بتعليم الإناث منخفضاً للغاية.

٣٥- وأدى تنفيذ النشاط المتعلق بالصحة إلى بقاء عدد المستفيدين من المراكز الصحية أقل بكثير من الأرقام المنشودة. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى معايير الانتقاء الصارمة التي تمت التوصية بها في مرحلة التقدير، والتي حددت وزناً يتسم بالانخفاض لاستبعاد الحوامل، وقَصَرت انتقاء الأطفال على منهم دون الثالثة من العمر. ورغم أن الأرقام المستهدفة لم تتحقق بالكامل، فقد نجح النشاط في زيادة تردد الحوامل والمرضعات والأطفال المصابين بسوء التغذية على المراكز الصحية التي يساعدها البرنامج بنسبة ٥٢ في المائة. وأسفر استعراض للمعايير جرى تنفيذه بمساعدة منظمة الصحة العالمية عن تعديل مجموعة المعايير، مما سيسهم كثيراً في نجاح النشاط المقبل. وكانت استجابة مرضى السل والجذام أفضل للمعالجة. وقد أكد تقييم البرنامج القطري هذه النتائج، وساند مساندة تامة توسيع مساعدات **البرنامج** في هذا القطاع.

٣٦- وفيما يتعلق بالمبادرة الرائدة لدعم الأمن الغذائي الأسري، فقد أكد تقييم البرنامج القطري أن التصميم مفرط التعقيد والطموح للمشروع، والمترافق مع إطار زمني غير واقعي، كانا العاملين الرئيسيين في تأخير التنفيذ. وقد خلص التقييم إلى التوصيات التالية: (١) الإنهاء التدريجي لأي نمط من أنماط تحويل الأغذية إلى نقد؛ (٢) متابعة الأنشطة الرائدة في محافظة واحدة فحسب من أصل أربع محافظات؛ (٣) التركيز على المشروعات المجتمعية البسيطة، مع تكثيف الرصد باستعراض الدروس المستقاة لاستخدامها عند النظر في أمر التوسع إلى مناطق جديدة. كما أن مفهوم المشروع كان بحاجة إلى تبسيط وإعادة توجيه. وكان ذلك ضرورياً لضمان تركز الفوائد المستخلصة من مساعدات **البرنامج** على المجموعات المقصودة المباشرة **للبرنامج** وعدم تشتتها وتوزعها على أفراد المجتمعات المحلية ككل.

٣٧- ومن حيث الإدارة الشاملة للموارد، ورغم الجهود الواسعة لبناء قدرات إدارة المشروع، فقد تم تحديد أوجه قصور خطيرة. وتجدر الإشارة إلى ذلك على نحو خاص بالنسبة لنشاط تقديم الدعم للتعليم، حيث شملت تلك الأوجه عمليات توزيع غير مرخصة على موظفي المشروع وفي الأقسام التي لا تغطيها اتفاقيات تتعلق بالنشاط المعني، والافتقار إلى المساءلة فيما يتعلق بعقود النقل على مستوى المحافظات وعمليات التسليم إلى الوجهة النهائية. وأدى ذلك إلى توقف تنفيذ المشروع التعليمي عام ٢٠٠٠، وإلى عملية شاملة لاستعراض هيكل ونظام إدارة الإمداد وإعادة تصميمهما. ويجري تنفيذ النظام الجديد بمشاركة ومساندة كاملتين من موظفي البرنامج المتخصصين ضمن ترتيبات شراكة معززة مع الإدارات الحكومية المعنية.

فعالية توجيه المعونة

٣٨- تتركز أنشطة التعليم والصحة على حد سواء ضمن البرنامج القطري لليمن في عشر محافظات. ومع أن مرحلة التقدير شهدت تحديد معايير توجيه المعونة بالنسبة لكل نشاط من أنشطة البرنامج القطري، فقد كانت هناك مفارقات في تطبيقها خلال مرحلة التنفيذ. وتجلى ذلك أكثر ما تجلى في نشاط التعليم حيث حدثت تغييرات متكررة وعشوائية في المدارس المستفيدة المختارة. وفي نشاط الصحة فقد تم اختيار مراكز رعاية صحة الأمومة والطفولة على أساس قدرتها التقنية على توفير مستوى مقبول من الخدمات في المقام الأول. ويقوم موظفو هذه المراكز بانتقاء المستفيدين بناء على معايير تم تحديدها بصورة مشتركة من قبل **البرنامج** ومنظمة الصحة العالمية/وزارة الصحة العامة. وباستثناء بضعة حالات فقد امتثل الموظفون المنفذون للمعايير الموضوعة. وفي المبادرات المحلية لدعم الأمن الغذائي الأسري، استفاد كل أفراد المجتمعات المحلية المختارة من مساعدات **البرنامج** الغذائية، مما يعني أن المشروع لا يمتثل لسياسات ومعايير توجيه المعونة المعتمدة في سياسة تحفيز التنمية. ويجري معالجة هذا الوضع الشاذ من خلال إعادة توجيه النشاط في مواقع جديدة.

عمليات الإغاثة الممتدة و الإنعاش

٣٩- قام **البرنامج**، منذ عام ١٩٩٢ ، وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة، بتقديم مساعدات غذائية طارئة إلى اللاجئين في اليمن تصل إلى ٠٨٦ ٢١ طناً من السلع الغذائية بقيمة قدرها ٨,٢ مليون دولار. وحتى ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٩٩ وصل عدد اللاجئين المسجلين في المخيمات إلى ٦٧٣ ١٢ شخصاً تشكل النساء والأطفال دون سن الخامسة نسبة ٥٦ في المائة منهم. وليس هناك في الواقع أي إمكانية لكي يعتمد اللاجئون المقيمون في المخيمات على ذاتهم. فموقع المخيمات الحالي محروم من إمدادات المياه الكافية والأراضي الصالحة للزراعة وأي فرص مهمة لاكتساب الدخل. وما يزال اللاجئون يعتمدون اعتماداً كاملاً على المساعدات الخارجية. ويضطلع **البرنامج** بمسؤولية توفير الأغذية في إطار عملية للإغاثة الممتدة والإنعاش، في حين تتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أمر توفير المياه و الوقود اللازم للطهي بانتظام، إلى جانب مساندتها لبرامج الصحة والتعليم.

٤٠- ولاحظت بعثات تقدير الاحتياجات الغذائية للاجئين أن الحالة التغذوية و الصحية في صفوف اللاجئين تعتبر طيبة بالمقارنة مع أوضاع السكان اليمنيين المحليين. وتنفذ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة خططاً لنقل اللاجئين إلى موقع جديد يوفر فرصاً أفضل لتحقيق مستويات أعلى من الاعتماد الذاتي. والموقع الجديد قريب من البحر، ويتمتع بمياه جوفية وأراض صالحة للزراعة، كما يوفر فرصاً لممارسة أنشطة الصيد مما سيؤدي إلى تحسين موارد رزق اللاجئين.

الاستنتاجات

٤١- ساندت مساعدات **البرنامج** المقدمة حتى هذا التاريخ جهود الحكومة للتخفيف من حدة الفقر، ولاسيما من خلال توسيع خدمات التعليم الأساسي الموفرة للفتيات وتقليل معدلات انتشار سوء التغذية في صفوف الأطفال دون سن الثالثة والحوامل والمرضعات. ورغم عدد من أوجه القصور فإن الإنجازات المحققة حتى الآن في قطاعي التعليم والصحة تؤكد أن مساعدات البرنامج لهذين القطاعين مبررة تماماً وأنها أحرزت نتائج ملموسة على طريق معالجة الأسباب طويلة الأجل للفقر. وتتماشى هذه المساعدات مع بيان مهمة **البرنامج** وسياسة تحفيز التنمية. على أنه ما تزال هناك فسحة واسعة لتحسين آليات التوجيه وتصميم البرامج، ولاسيما فيما يتصل بإقامة نظم وافية لرصد وقياس النتائج ورفع التقارير. والتحدي الرئيسي القائم أمام **البرنامج** في اليمن هو خلق ومساندة القدرات الحكومية لتنفيذ الأنشطة البرامجية المتفق عليها.

الوجهة المقبلة لمساعدات البرنامج

٤٢- تتسم الاستراتيجية القطرية المقترحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ بتركيز شديد على قضايا التمايز بين الجنسين. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى معالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي الأسري عبر مساندة الأنشطة الرامية إلى خلق الأصول البشرية والمادية، ولاسيما لصالح النساء والأطفال. وستتميز الأنشطة البرامجية بتركيز طاغ على التمكين الاقتصادي للنساء. وتعزز الاستراتيجية من التزام الحكومة بالمساواة بين الجنسين وتوفير التعليم للفتيات كعنصر أساسي من عناصر السياسات الساعية إلى التخفيف من حدة الفقر وتحسين الحالة التغذوية والصحية للنساء والأطفال.

٤٣- وينظر كل الشركاء الإنمائيين إلى تمكين النساء على أنه نهج أساسي للتخفيف من حدة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي بطريقة مستدامة. وللبرنامج القطري الجاري اتجاه مماثل، غير أن الاستراتيجية الجديدة تركز على تحسين

توجيه المعونة، وتوسيع مشاركة المستفيدين والمجتمعات المحلية، ولاسيما الرابطات النسائية، واستقطاب التأييد، وعلاقات الشراكة. وتحقيقاً لذلك فإن مساعدات **البرنامج** ستبرمج على نحو يتماشى مع خطة التنمية الوطنية الخمسية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ ومع استراتيجية الحكومة للتخفيف من وطأة الفقر.

٤٤- وستنصب الاستراتيجية في المقام الأول على ثلاثة من مجالات التركيز الاستراتيجية لسياسة تحفيز التنمية وهي:

- تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية احتياجاتهم الخاصة التغذوية منها والصحية المرتبطة بالتغذية.
- تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري عبر التعليم والتدريب.
- تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول والحفاظ عليها.

توجيه المعونة

⇦ *المرحلة الأولى: التوجيه الجغرافي*

٤٥- حددت المرحلة الأولى من استعراض جانب التوجيه في البرنامج القطري النمط الجغرافي لهشاشة الأوضاع إزاء انعدام الأمن الغذائي، وقامت بتقدير العوامل الأخرى التي ينبغي مراعاتها في التوجيه الجغرافي، وسعت إلى الربط بين سمات المجموعات السكانية الضعيفة وفرص برمجة المعونة الغذائية المتاحة على وجه الخصوص في السياق اليمني.

٤٦- وبناء على المؤشرات القطاعية المخصوصة[١] على مستوى الأقسام والوحدات الإدارية (التي تشمل تقسيم البيانات بحسب الفئة الجنسية) فقد أعد **البرنامج** خريطة عن هشاشة الأوضاع وصلاحية البرامج في اليمن (الملحق الثاني). ثم تم لاحقاً تحديد مجموعات المناطق ذات الأولوية أو "التجمعات". وفي حين أن تجمعات مناطق التركيز توزعت على مختلف أرجاء البلاد، فإن المناطق ذات الأولوية بلغت الحد الأقصى من الكثافة في المرتفعات الغربية وفي إقليم تهامة. كما أن التجمعات السكانية في بعض المناطق الحدية (شمال حضرموت) والمحافظتين الشماليتين صعدة وعمران وكذلك في جزء صغير من حجة أيضاً تحتوي على مناطق تركيز أولية. وقد صُنّفت المناطق الأخيرة على أنها ذات أولوية أدنى في المدى القصير نتيجة طائفة متنوعة من العوامل بما في ذلك إمكانيات النقل، والضآلة الشديدة للكثافة السكانية، وقلة التجمعات المتاخمة، والاعتبارات الأمنية.

٤٧- ويوضح الملحق الثاني أيضاً المسار المعدّل للتوجيه الجغرافي. وتتألف استراتيجية **البرنامج** من التوسع التدريجي نحو المناطق الحدية في شمال حضرموت وفي بعض أقسام محافظتي صعدة وعمران. ويمكن الوصول بسهولة نسبياً إلى المناطق الساحلية في المحافظات الجنوبية وهي لحج، وأبين، وشبوه عن طريق البحر أو البر، كما أن هذه المناطق تتمتع بمؤشرات جيدة نسبياً فيما يتصل بالصحة والتعليم. وفي هذه المناطق فإن من المنتظر أن يتم إنهاء المعونة خلال فترة البرنامج القطري الحالي، بما يتيح توحيد وتركيز البرنامج القطري المقبل بالاستناد إلى نهج التجميع الذي تم تحديده خلال عملية تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها.

٤٨- ولدى إعداد البرنامج القطري الجديد فإن انتقاء مناطق التركيز سيمنح الأولوية لتلاقي جميع الأنشطة البرامجية بما ييسر تسليمها كحزمة واحدة، كما سيهدف إلى تعزيز أوجه التضافر بين أنشطة **البرنامج** وأنشطة الشركاء الإنمائيين الآخرين. وسيساعد ذلك على توحيد العمليات وعلى تعزيز البرنامج وزيادة تركيزه.

---

[١] استخدمت مؤشرات محددة تتعلق بالتعليم والصحة والزراعة (التخفيف من وطأة الكوارث...) في تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها.

٤٩- وعند تنفيذ الاستراتيجية المذكورة أعلاه فإن الحاجة تدعو إلى مراعاة عاملين اثنين هما:

- **الكفاءة التكاليفية لتسليم البرامج:** تتطلب سياسة تحفيز التنمية من **البرنامج** العمل في أشد المناطق معاناة من انعدام الأمن الغذائي. وفي اليمن فإن بعض المناطق الشرقية النائية (أي في شمال حضرموت) قد تضم على الأرجح مجموعات سكانية ضعيفة إزاء الحرمان من الأمن الغذائي على شاكلة المجموعات السكانية في المرتفعات الغربية وتهامة. غير أن الافتقار إلى الطرق في المناطق النائية يجعل من البرمجة على المدى القصير أمراً عسيراً.
- **علاقات الشراكة وقدرة التنفيذ الحكومية:** تركّز سياسة تحفيز التنمية المعتمدة في **البرنامج** على علاقات الشراكة مع الجهات القادرة على توفير المساعدات التقنية والمالية التكميلية. ومع أن **البرنامج** سيتابع جهوده لاجتذاب الشركاء إلى المناطق الأشد ضعفاً فإن الحاجة قد تدعو إلى بعض التسويات فيما يتعلق بالتوجيه، ولاسيما حيثما تكون قدرة التنفيذ الحكومية محدودة ولا يتوافر أي شركاء محتملين.

⇦ *المرحلة الثانية: توجيه المعونة نحو المشاركين في البرامج*

٥٠- سيحدَّد توجيه المعونة نحو المشاركين وفقاً لأهداف كل نشاط من الأنشطة:

- ستستحدث طريقة تشاركية لتحديد أشد المجتمعات المحلية حرماناً من الأمن الغذائي ضمن كل منطقة تركيز/قسم مقصود مع اقتراب المكتب القطري **للبرنامج** من مرحلة تنفيذ البرنامج القطري.
- وفيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى جهود تعليم الفتيات فإن تخصيص الموارد، ضمن كل قسم منتقى، سيخضع لعوامل مواقع المدارس وهدف حفز مشاركة الفتيات. وفي الوقت الحاضر فإنه فيما عدا الموقع ضمن منطقة التركيز المحرومة/القسم المحروم فليس من المزمع اعتماد طريقة مستوى الدخل الأسري أو طريقة أخرى لصقل توجيه المعونة.
- سيصمم نشاط مراكز صحة الأمومة والطفولة على نحو يلبي احتياجات الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة. وسيتمتع جميع الأفراد الذين يلبون معايير الانتقاء المعتمدة بالأهلية اللازمة للحصول على الفوائد من خلال المراكز الصحية ومستوصفات التوعية ضمن مناطق التركيز/الأقسام المقصودة.
- ستستحدث معايير اقتصادية–اجتماعية بالتشاور مع المجتمعات المحلية لانتقاء النساء الفقيرات للمشاركة في أنشطة التدريب والأنشطة المدرة للدخل.

المجالات الرئيسية للمساعدات

٥١- حُددت المجالات الثلاثة التالية للمساعدة الإنمائية:

⇦ *ألف. دعم تغذية النساء والأطفال المصابين بسوء التغذية*

سيلبي ذلك الأولوية رقم ١ في سياسة تحفيز التنمية (تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية احتياجاتهم الخاصة التغذوية منها والصحية المرتبطة بالتغذية).

٥٢- هناك مبررات وافرة لمواصلة تخصيص موارد **البرنامج** لهذا الميدان من ميادين المساعدة الإنمائية. وقد أكد كل من تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري واستعراض منتصف المدة للنشاط الجاري المساهمة الإيجابية التي يقدمها

البرنامج في مجال التعليم والصحة مع اهتمام خاص بالحوامل/المرضعات والأطفال المصابين بسوء التغذية. وقد تبين بوضوح أن الأغذية تشكل حافزاً قوياً للحوامل والمرضعات على ارتياد المراكز الصحية. وتوفر مساعدات **البرنامج** في سياق تقديم خدمات صحة الأمومة والطفولة، والتي تتيح للأمهات والأطفال المصابين بسوء التغذية فرصة تلقي حزمة من الخدمات بما في ذلك التوعية الصحية والتغذوية، والمشورة والرعاية، وخدمات التحصين، والنصائح المتعلقة بتخطيط الأسرة ورصد نمو الأطفال.

٥٣- وسيُنظر في أمر الطلب الشديد على توسيع هذا النشاط في ضوء نهج التوجيه الجهوي الذي سيُعتمد في البرنامج القطري الجديد والقدرة التنفيذية للشركاء. وستستند معايير الانتقاء والمؤشرات المناسبة المزمع استخدامها إلى توصيات استعراض منتصف المدة للإدارة وتقييم البرنامج القطري وإلى المؤشرات المتفق عليها بصورة مشتركة في التقدير القطري المشترك.

٥٤- نجحت مساعدات **البرنامج** الغذائية المقدمة إلى مرضى السل والجذام في تحقيق أهدافها المنشودة. ورغم أن الدعم التغذوي سيواصل التركيز على الأطفال والحوامل/المرضعات، فإن المساعدات المقدمة إلى النساء والرجال على حد سواء ممن يتلقون العلاج من مرضي السل والجذام ستستمر.

٥٥- وفي المتوسط فستُقدم المساعدات كل سنة إلى ٨٧ ٠٠٠ من الحوامل والمرضعات والأطفال المصابين بسوء التغذية وكذلك إلى ٤ ٨٠٠ من مرضى السل والجذام.

⇦ *تيسير حصول فتيات الأسر المعدمة على خدمات التعليم الأساسي*

سيلبي ذلك الأولوية الثانية من سياسة تحفيز التنمية أي تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري عبر التعليم والتدريب.

٥٦- تعتبر الفجوة القائمة بين الجنسين في ميدان التعليم في اليمن من أوسع الفجوات في العالم، وهو ما يسفر عن ارتفاع معدلات الأمية في صفوف النساء. وقد أدى تضافر الافتقار إلى التعليم مع عوامل مترابطة أخرى مثل العجز عن التحكم بالخصوبة، وقلة فرص المشاركة في اتخاذ القرارات، إلى الحيلولة دون إفلات النساء من فخ الفقر وانعدام الأمن الغذائي. كما أن تعليم النساء يعتبر عنصراً أساسياً في تحقيق خفض مستدام في معدل النمو السكاني. وستواصل مساعدات **البرنامج** تركيزها على زيادة معدلات انخراط الفتيات في المدارس الابتدائية، ومواظبتهن عليها، وبقائهن فيها.

٥٧- وستُشحذ تدابير التوجيه بحيث تركز على المناطق الأشد ضعفاً ذات المعدلات المنخفضة لتسجيل الفتيات في المدارس. وضمن مناطق مختارة فإن الاستراتيجية ستتمثل في تغطية العدد الأقصى الممكن من المدارس لتفادي انتقال التلاميذ من المدارس التي لا يعينها البرنامج إلى المدارس التي تحظى بمساعداته. وستكمّل مساعدات **البرنامج** الجهود التي تبذلها الحكومة والجهات المانحة الأخرى للنهوض بالمناهج الدراسية، ونوعية التعليم، والظروف الإصحاحية في المدارس، والمرافق الأساسية.

٥٨- سيُشترط على كل المدارس المختارة تشكيل رابطات للآباء والمعلمين، كما سيتم تحديد آلية لتشجيع الأمهات على المشاركة. وستشارك هذه الرابطات في تنفيذ الجهود المتعلقة بالمساعدات الغذائية على مستوى المدارس. كما أن الاستراتيجية المقترحة تتيح تنفيذ عنصر الغذاء مقابل العمل بمشاركة المجتمعات المحلية في الأنشطة الرامية إلى المضي قدماً في إزالة العوائق البيئية المدرسية القائمة في وجه تسجيل الفتيات. وبالإضافة إلى ذلك فإن **البرنامج**

سيضطلع بدور حفزي في حشد جهود الجهات المانحة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، وهيئات المجتمع المدني لتوسيع وإصلاح المرافق المدرسية التي سيطلب منها أيضاً استيعاب الأعداد المتزايدة من الفتيات. وبالمثل فسيلتمس من منظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان توفير التوعية الأولية في ميدان الصحة والإصحاح والتي يمكن أن تخلّف أثراً دائماً على الأطفال إذا ما قُدمت لهم في مرحلة مبكرة من العمر.

٥٩- ستوجه المساعدات الغذائية نحو ١٣٣ ٠٠٠ تلميذة في المتوسط سنوياً. وضمن المناطق المختارة لأنشطة **البرنامج** فإن كل التلميذات في المدارس المنتقاة سيتلقين حوافز غذائية طيلة فترة مواظبتهن على الدراسة.

⇦ *دعم التمكين الاقتصادي للنساء*

سيلبي ذلك الأولوية الثالثة من سياسة تحفيز التنمية (تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول المادية والحفاظ عليها).

٦٠- تؤدي عوامل انعدام الأمن الغذائي، وإنفاق ساعات طويلة بحثاً عن الماء، والحطب، والكلأ، بصورة حتمية إلى حرمان النساء والفتيات من فرص التعليم، وتطوير المهارات، والتدريب، والتنمية. ويمكن للمعونة الغذائية أن تكون فعالة في توفير المزيد من الوقت للنساء لاكتساب مهارات جديدة، والحصول على التعليم الأساسي، والوصول إلى الأنشطة الإنمائية الأخرى.

٦١- وستكون استراتيجية النهوض بالأحوال الاقتصادية للمرأة ذات شقين: فمن جهة سينفذ **البرنامج** مع شركائه برنامج أنشطة للتدريب وتطوير المهارات وضمان انطلاق النساء المدربات في أنشطة مدرة للدخل فعلاً. وتعتبر القروض الائتمانية عنصراً حاسماً في تنشيط النمو المعتمد على الذات. وسيضطلع **البرنامج** بدور نشط في استقطاب التأييد لضمان منح النساء فرص المشاركة في البرامج الائتمانية. ولكي تتسم هذه البرامج بالفعالية فإن من الواجب أن تترافق مع أنشطة مناسبة للتدريب وتطوير المهارات. وستعمل مساعدات **البرنامج** الغذائية كمحفز للنساء للمشاركة في برامج التدريب وتطوير المهارات التي سيعقبها القيام الفعلي بالأنشطة المدرة للدخل. وسيقدم **البرنامج** المساعدة خلال الفترة الفاصلة بين إقامة الأنشطة الجديدة والانطلاق الفعلي لعملية إدرار الدخول لصالح النساء.

٦٢- ومن جهة أخرى فإن **البرنامج** سيوفر المساندة لتنفيذ مشروعات مجتمعية بسيطة نسبياً من مشروعات الغذاء مقابل العمل التي توفر الوقت المنفق على جلب الماء وجمع الحطب والكلأ. وقد تشمل هذه المشروعات إقامة أو إصلاح هياكل صغيرة النطاق/قروية لجمع المياه وصونها، وزراعة الجنبات والأشجار. وستساعد الخبرات المكتسبة من المشروعات الرائدة الجارية في ميدان الزراعة على صياغة أنشطة يمكن للنساء تولي إدارتها. وستشارك المرأة، وعبر الرابطات النسائية في المقام الأول، في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالأصول المنشأة وبالأنشطة الواجب تنفيذها.

٦٣- ستتلقى نحو ٥ ٦٠٠ أسرة أي قرابة ٢٨ ٠٠٠ شخص مساعدات **البرنامج** كل سنة. وسيتم اختيار المستفيدين من بين صفوف المجموعات الأقل قدرة على تلبية احتياجاتها الأساسية، والتي تواجه نقصاً حاداً في إمدادات المياه و/أو الحطب، والتي يصعب عليها الوصول إلى الفرص الإنمائية.

مساعدة اللاجئين

٦٤- وبالإضافة إلى مجالات المساعدة الإنمائية المذكورة أعلاه فإن **البرنامج** سيواصل مساندته لبرنامج مساعدة اللاجئين في اليمن. ووفقاً للتقديرات فإن هناك نحو ٢٠ ٠٠٠ لاجئ بحاجة إلى مساعدات غذائية. ورغم البدء بجهود الإعادة إلى الوطن منذ عام ١٩٩٣ فإن الظروف القائمة في الصومال قد حالت حتى الآن دون أي عملية عودة طوعية

واسعة. وينتمي معظم اللاجئين المقيمين في المخيمات إلى مناطق جنوب الصومال التي ما تزال تعاني من انعدام الأمن بمستويات تمنع العودة الآمنة، ومن ثم فإن الآفاق المتاحة لعملية طوعية واسعة النطاق للعودة إلى الوطن تعتبر محدودة.

استقطاب الدعم

٦٥- ستتم مساندة أنشطة البرنامج القطري المقبل بزيادة التركيز على جهود استقطاب الدعم. وستوفر العمليات الجارية للتقدير ووضع الخرائط، التي تدعمها الوحدة الإقليمية لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، والرامية إلى تحديد أشد المجموعات السكانية والمناطق ضعفاً، وعوامل هشاشة الأوضاع، والتدابير المحتملة التي يمكن اتخاذها لمساعدة تلك المجموعات والمناطق، أساساً متيناً لاستقطاب التأييد لتخصيص قدر أكبر من الموارد الإنمائية للمناطق الحدية بغية تزويدها بالخدمات والمرافق الأساسية الاجتماعية.

٦٦- ولا تشارك النساء كثيراً في إدارة الأغذية كما أنه لا علاقة لهن عملياً بإدارة الموارد. وسيواصل **البرنامج** الدعوة إلى توسيع مشاركة المرأة. وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية، والرابطات النسائية، فإن **البرنامج** سيناصر تمكين النساء ووضع أرقام مستهدفة لقياس مدى مشاركة المرأة في عملية التنمية بصورة فعالة، بما في ذلك اضطلاعها بدور الشريك في تحديد الأنشطة المختلفة، وتصميمها، وتخطيطها، ورصدها، وتقييمها.

٦٧- وفي صفوف الشركاء الإنمائيين سيعمل **البرنامج** أيضاً على استقطاب الدعم لإقامة هيكل وطني يتولى تنسيق قضايا الأمن الغذائي، وعمليات التقدير الدورية لحالة الأمن الغذائي، ولاسيما عند النظر في قضايا الموسمية والحاجة إلى إدراج مسألة الأمن الغذائي الأسري بصورة واضحة في استراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر.

بناء القدرات

٦٨- سيدعم **البرنامج** القدرات النظيرة لتنفيذ البرامج المعانة من **البرنامج**، ورصدها، ورفع التقارير عنها. وسيتحقق ذلك من خلال حلقات العمل التدريبية، والتدريب أثناء العمل، وتعيين موظفين يتعاقد معهم **البرنامج** للعمل مع الموظفين الحكوميين النظراء. ومن زاوية إدارة الأغذية والإمداد فإن الموظفين الحكوميين سيُنتدبون للعمل مع **البرنامج** في كافة جوانب الإمداد وإدارة النقل الداخلي والمناولة والتخزين؛ بحيث يتم تدريبهم أثناء العمل. وكجزء من هذه الجهود المبذولة لبناء القدرات فإن **البرنامج** سيوفر التدريب المباشر للنظراء في مجالات تتبع السلع، والرصد، ورفع التقارير، والتقييم. وسيشمل هذا البرنامج نشر الوعي ونقل المدخلات غير الغذائية.

آفاق البرمجة المشتركة وعلاقات الشراكة

٦٩- يعتمد التنفيذ الفعال للأنشطة المقترحة لهذا البرنامج القطري على توفير الموارد والقدرات التكميلية التي تعجز الحكومة عن تقديمها؛ ولذلك فإن من الضروري إقامة علاقات شراكة مع الوكالات والمؤسسات الأخرى.

٧٠- وقد أنجزت مذكرة الاستراتيجية القطرية لليمن عام ١٩٩٧ وما تزال تشكل قاعدة للتعاون بين وكالات الأمم المتحدة. وتم بالفعل تنسيق دورات البرمجة، وستغطي الدورة المقبلة الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ بالنسبة **للبرنامج**، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويجري العمل قدماً في إعداد إطار الأمم

المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومن المنتظر أن يُنجز الإطار الإنمائي المشترك بحلول منتصف ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠، في حين يُتوقع أن تكون وثيقة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية جاهزة في فبراير/شباط ٢٠٠١.

٧١- وتم تأجيل تقديم مخطط الاستراتيجية القطرية لليمن، التي كان من المزمع عرضها أصلاً على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١ بغية الاستفادة من التقدم في عملية الإطار الإنمائي المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ورغم أن الوثيقة النهائية للإطار الإنمائي المشترك لليمن ليست جاهزة بعد، فقد أجرى **البرنامج** مداولات مع الوكالات الرئيسية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان) التي ترتبط أنشطتها ارتباطاً وثيقاً مع قضايا الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر، كما حدد عدة مجالات صالحة لتنفيذ أنشطة مشتركة. على أن الاستراتيجية النهائية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يمكن أن تحدد مجالات إضافية للتعاون وعلاقات الشراكة. ويتسم مخطط الاستراتيجية القطرية هذا بقسط من المرونة لإدراج تلك المجالات في ميادين المساعدة الخاصة بالبرنامج القطري الجديد.

٧٢- وبلغت المداولات مع منظمة اليونيسيف مرحلة متقدمة، ومن المقترح أن يوفر **البرنامج** المساعدات الغذائية إلى مبادرة منظمة اليونيسيف المزمعة للتمكين الاقتصادي للنساء، وهي برنامج إنمائي يسعى إلى مساندة الأنشطة المدرة للدخل. وفي برنامجه المعني بـ "التوعية" فإن منظمة اليونيسيف تزمع تغطية المناطق الحدية حيث يُرجح أن ينفذ البرنامج أنشطته. وينصب برنامج منظمة اليونيسيف على تدريب القابلات المجتمعيات وتعميق الوعي المجتمعي فيما يتصل بقضايا الصحة الإنجابية. وضمن إطار مشروع النهوض بأوضاع الأطفال الذي تقوم به منظمة اليونيسيف والبنك الدولي فإن **البرنامج** سيوفر المساعدات الغذائية دعماً للأهداف التعليمية واستكمال التغذية. وستشمل أنشطة منظمة اليونيسيف تعزيز المشاركة المجتمعية، وتيسير وصول الفتيات إلى خدمات التعليم الأساسي وتسجيلهن في المدارس وبقائهن فيها. وفي ميدان التغذية فإن المساعدة ستتضمن إنشاء خدمات الإشراف التغذوي؛ وتحليل وتوفير مدخلات مثل معدات رصد النمو. كما أن كل هذه المدخلات ستساند أنشطة **البرنامج**.

٧٣- وثمة إمكانيات لتوسيع التعاون مع وكالات مثل الوكالة الألمانية للتعاون الفني والبرنامج الهولندي للتعاون الثنائي في أنشطة الصحة، والتعليم، والتنمية الميدانية الجهوية. وستُنشّط علاقات الشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ الأنشطة المزمعة المشتركة للغذاء مقابل العمل لمساندة التمكين الاقتصادي للمرأة. وسيُلتمس التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمرأة دعماً لتدريب النساء في مجال الإدارة الأساسية للأنشطة المدرة للدخل واستخدام القروض الصغيرة. وسيجري التركيز بقوة على إرساء علاقات شراكة مع المنظمات غير الحكومية ذات الحضور المتين على المستوى الميداني. وسيشرك **البرنامج** هذه المنظمات غير الحكومية في تنفيذ الأنشطة المقترحة للتمكين الاقتصادي للمرأة على وجه الخصوص.

التأثيرات التشغيلية

⇦ *تنشيط المشاركة المجتمعية في جهود النهوض بكفاءة المبادرات الإنمائية واستدامتها*

٧٤- أكد تقييم منتصف المدة للبرنامج القطري والاستعراض المتعلق بإدارة أنشطته توافر الفرص للمضي قدماً في تعزيز المشاركة المجتمعية بما يكفل إشراك المستفيدين والمجتمعات المحلية في عملية اتخاذ القرارات. وعبر اعتماد نهج تشاركي أمتن فسيكون بالمستطاع ضمان مساهمة المستفيدين في التخطيط واتخاذ القرارات في مرحلة تصميم وصياغة وثائق المشروعات التشغيلية. وبالنسبة لمشاركة المرأة يجري وضع الترتيبات المجدية لتمكينها من المساهمة

في التخطيط وضمان مراعاة احتياجاتها فيما يُتخذ من قرارات مجتمعية. وبتعزيز توجيه أنشطة البرنامج القطري نحو تحقيق النتائج فسيكون من الضروري أيضاً استخدام النهج التشاركية العريضة وتقنيات الرصد المرتكزة على الاتصال بالمستفيدين في عمليات الرصد والتقييم. وسيجري السعي لضمان مشاركة الرابطات النسائية ورابطات الآباء كوسيلة لتعزيز استدامة أنشطة **البرنامج**.

⇦ *النهوض بالرصد والتقييم للتركيز على النتائج الإنمائية والمساعدة في تحسين إدارة الأنشطة*

٧٥- من الضروري أن يسفر إطار "تحفيز التنمية" للمساعدات الغذائية عن نتائج إنمائية إيجابية. وتتوجه هذه الاستراتيجية نحو تلبية هذا المطلب. ولكل نشاط من الأنشطة المقترحة في الاستراتيجية نتائج أساسية يمكن رصدها وتقديرها بسهولة نسبياً. وستوجه أنشطة الرصد والتقييم نحو تحقيق مثل هذه النتائج. وبغية القيام بذلك فإن الحاجة تدعو إلى منهجيات ملائمة للرصد والتقييم وإلى التدريب المناسب.

٧٦- وتفادياً لأوجه القصور في نظم الرصد، والتقارير، وضبط التقدم التي ظهرت في الماضي فإن المكتب القطري سيضطلع بقسط أكبر من المسؤوليات المتعلقة بهذه المهام. وعلى وجه الخصوص فإن البرنامج سيعزز قدراته في ميدان الإدارة والرصد بالتعاقد مع موظفين دوليين إضافيين ومع عدد من الموظفين الوطنيين على المستوى المركزي؛ وفي الوقت ذاته فإنه سيدعم المكاتب الفرعية بوسائل نقل كافية وبالمزيد من رصّاد الأغذية الذين يعملون في مواقع استراتيجية. ومن المزمع حالياً التعاقد مع اثنين من الموظفين الدوليين وأربعة عشر موظفاً وطنياً لتعزيز قدرات الإمداد، والرصد، والبرمجة.

٧٧- سيسعى البرنامج إلى ضمان تزويد الوحدات المنفذة على مستوى المحافظات/الأقسام بالوسائل اللازمة للمشاركة الفعالة في تنفيذ الأنشطة ورصد تأديتها. وسيُستكمل ذلك بالمزيد من التدريب للموظفين النظراء، ولاسيما في مجال تتبع السلع، وكذلك فيما يتعلق بمؤشرات قياس الإنجازات الأساسية والتوعية الدورية بأهداف المشروعات.

⇦ *ترتيبات النقل والإمداد*

٧٨- نجح الترتيب الحالي القاضي بتولي **البرنامج** مسؤولية النقل من الموانئ إلى العنابر المركزية ونقاط التسليم الأمامية نجاحاً كبيراً في خفض الخسائر الغذائية. غير أن هذا الترتيب لم يكن كافياً لاستئصال احتمالات سوء إدارة الأغذية. وتمشياً مع استعراض النظم الذي نفذ في منتصف عام ٢٠٠٠ فإن البرنامج سيضطلع بدور تشغيلي نشط أوسع في إدارة عمليات النقل والتخزين بالمشاركة مع الحكومة اليمنية من خلال وحدة مشتركة يديرها البرنامج بمساعدة موظفين حكوميين منتدبين للعمل معه. وستتولى الوحدة تحديداً مسؤولية إدارة كل القضايا المتصلة بالإمداد، بما في ذلك النقل الداخلي والمناولة والتخزين لسلع **البرنامج** من موانئ الدخول وحتى مواقع التوزيع. ويتناسب ذلك مع هدف إقامة نظم وعمليات سليمة وقابلة للمساءلة، وتعزيز قدرات النظراء من خلال التدريب أثناء العمل.

تخصيص الموارد

٧٩- تتوزع حصص الموارد الأساسية للبرنامج القطري الجاري حسب النسب التالية: ٤٧,٨ في المائة لصالح ""تقديم الدعم للتعليم"، و٣٤,٦ في المائة لـ "تقديم المساعدة لمراكز الرعاية الصحية الأساسية"، و١٥ في المائة لـ ""المبادرات المحلية لدعم الأمن الغذائي الأسري"، و٢,٦ في المائة لـ "مرفق صحة المرأة والمغذيات الدقيقة". ويتصور مخطط

الاستراتيجية القطرية هذا حدوث تحول في تخصيص الموارد في البرنامج القطري الجديد. فسيزداد نصيب التعليم إلى ٦٠ في المائة بما يعكس دوره المحوري في البرنامج الجديد، في حين أن نصيب عنصر الرعاية الصحية الأولية سيبلغ ٢٥ في المائة من موارد البرنامج بالنظر إلى قدرة التغطية المحدودة لوزارة الصحة العامة. ولا يعني ذلك استبعاد احتمال تعديل النصيب المذكور في حال حدوث توسع ملموس في تغطية مرافق صحة الأمومة والطفولة. وسيحظى عنصر تمكين المرأة بنسبة ١٥ في المائة من الموارد الإجمالية.

القضايا والمخاطر الأساسية

٨٠- هناك عدد من المخاطر والقضايا التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ الأنشطة المقترحة، وهو ما يشمل:

- يعتبر ضعف القدرات المؤسسية والمالية للجهات النظيرة الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ الأنشطة قضية من القضايا الرئيسية. وستدعو الحاجة، في المرحلة الأولية على الأقل، إلى إنفاق وقت موظفي **البرنامج** ومواردة لتوسيع مشاركة **البرنامج** في ميداني الإمداد والنقل، مع تكثيف التدريب وإقامة نظم سليمة للرصد والتقييم.
- تعتبر اليمن من بين أشد البلدان محافظة في الإقليم مع عقبات ثقافية ومواقف مقاومة للتغيير. وبما أن استراتيجية **البرنامج** تتمثل أساساً في تمكين المرأة فإن نجاحها يعتمد عموماً على الجهود الحثيثة لتنشيط التحول. ويستتبع ذلك إرساء تحالفات وعلاقات شراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية، والرابطات النسائية، وهيئات المجتمع المدني.
- ومن بين التحديات الرئيسية ما سيتبدى على المستويات الوطنية والمحلية من مقاومة أمام تحويل الموارد من المناطق الجغرافية، المدرجة في البرنامج القطري الراهن، إلى مناطق أقل اتساعاً حيث يتفشى انعدام الأمن الغذائي بشكل كبير. وسيسهم ذلك في تفادي تناثر مساعدات **البرنامج** على مناطق واسعة من البلاد.
- وسيكون استقطاب التأييد وإرساء الملكية من العناصر الأساسية في استراتيجية **البرنامج**. وبالتعاون مع الشركاء الآخرين فإن **البرنامج** سيعمل على تغيير المواقف إزاء تعليم الفتيات، وصحة المرأة، ومشاركة النساء وتمكينهن. وتتدرج اليمن في عداد أقل البلدان نمواً في العالم ولذلك فمن غير المتصور أن يتم إنهاء مساعدات **البرنامج** المقدمة إلى قطاعي الصحة والتعليم في الأجل المتوسط.
- يتمحور مخطط الاستراتيجية القطرية هذا حول تحويل المساعدات نحو المجموعات الضعيفة في أشد المناطق بعداً وحدية، حيث ترتفع معدلات انعدام الأمن الغذائي والإصابة بسوء التغذية، وحيث يصعب الوصول إلى الأسواق. وتتطلب مساعدة هؤلاء الناس علاقات شراكة متينة، ومناصرة نشطة، والتزاماً فعالاً.

الملحق الأول

مساعدات البرنامج الجارية إلى اليمن
في إطار البرنامج القطري للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠

أنشطة البرنامج القطري الجاري في ٢٠٠٠/١٠/١	القيمة (بالدولار)
المشروع ٤٦٩٥(التوسع الأول)، "الدعم للتعليم"؛ المدة: ١٩٩٨/١٠/١-٢٠٠١/٦/٣٠	١٣ ٧٠٠ ٠٠٠
المشروع ٢٤٥٣(التوسع الرابع)، "الدعم من خلال المراكز الصحية"؛ المدة: ١٩٩٩/٢/١ ٢٠٠٠/١/٣١	٧ ٥٣٤ ٦٤٢
المشروع ٥٨٢٤، "المبادرات المحلية لدعم الأمن الغذائي الأسري"؛ المدة: ٢٠٠٠/١٢/١ - ٢٠٠١/٧/٣١	٧٦١ ٥٢٢
عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦٠٩٠(التوسع الأول)، "مساعدة اللاجئين في اليمن"؛ المدة: ٢٠٠٠/٤/١ - ٢٠٠١/٣/٣١	١ ٦٥٤ ٥٨٨

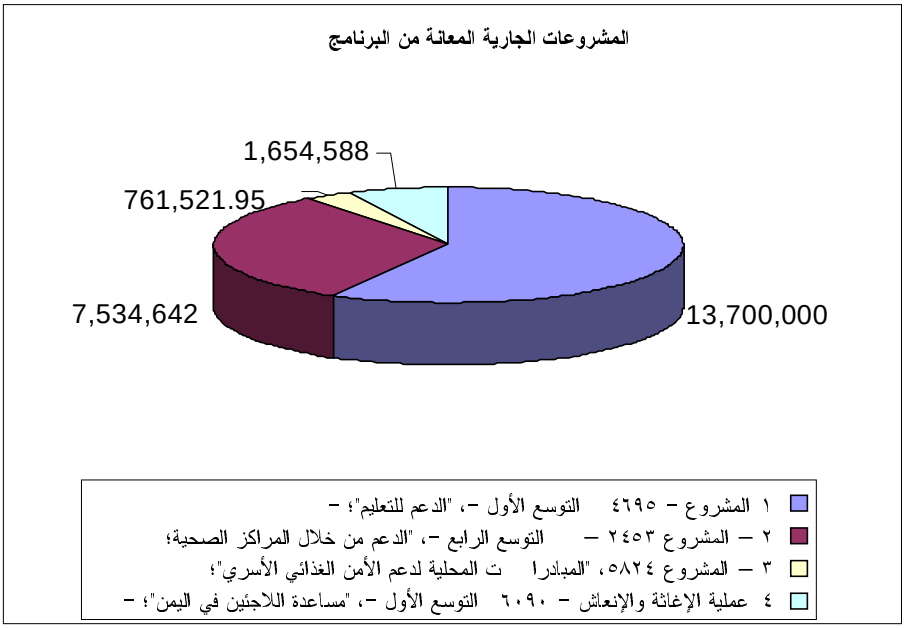

الملحق الثاني

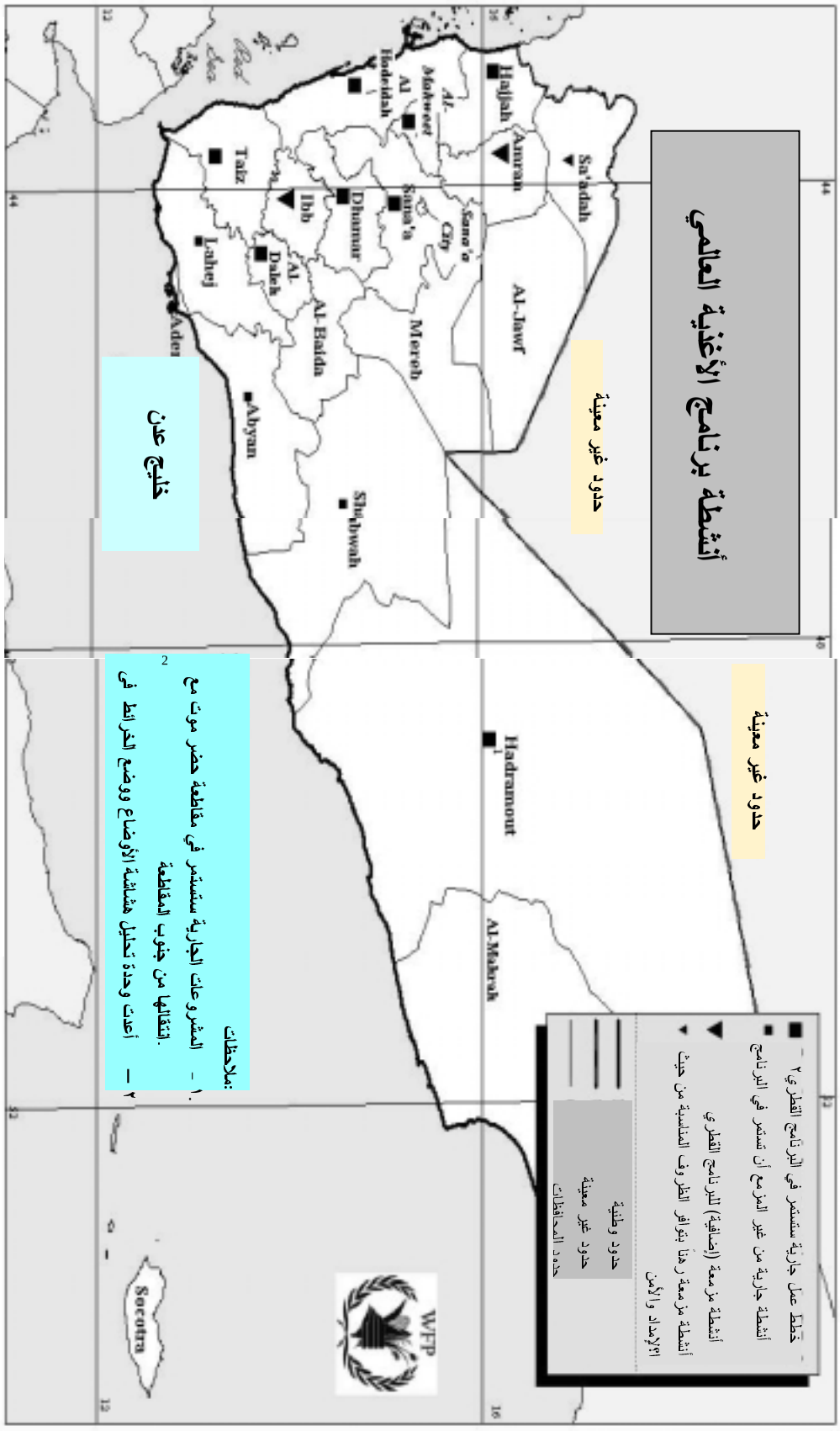

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب البرنامج على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.